

## مقدمة

إن مصير هذا البلد يعتمد على تعليم شعب هذا البلد

(Benjamin Disraeli) بينجامين ديزرائيلي -

تمثل الكليات والجامعات الأمريكية أحد أعظم الإنجازات الحقيقية لحضارتنا. وتعدّ مباشرة أداة الحفاظ على ماضيها والأدوات الرئيسية في صياغة مستقبلنا.

فكأداة للحفاظ على ماضيها، نجد أن هذه الكليات والجامعات تحافظ على تاريخنا وتنقله إلى الأجيال القادمة (وتنقل الدروس التي يجب أن تعلمنا إياها)، وتنقل تقاليدنا، وجميع أنواع معرفتنا بأنفسنا وبعالمنا التي حققناها حتى اللحظة الحالية. وبالحدوث عن هذا الدور، نجد أنه يمكن للمرء أن يتوقع أن تكون الجامعات حصوناً للوضع الراهن، مبنية بأسلوب محبب في ماضٍ تمت صياغته بدقة ولا يقبل أي مراجعة أو تنقيح. فالأستاذ المتقدم في السن الذي يحمل بيده أوراق محاضراته التي أكل عليها الزمان وشرب، التي لم يغيرها منذ مغادرته لكتبة الدراسات العليا قد يمثل أسوأ شكل من أشكال الحفاظ على الماضي. أمّا الأستاذ المتألق الذي يُعرّف طلابه بدروس تاريخنا وتراثنا الغني بالفن والأدب والعلوم والفلسفة، فقد يمثل أفضل الأشكال.

وبالنظر في الوقت نفسه إلى الدور المحافظ الذي تلعبه الجامعات، فإن البحث عن معرفة جديدة والتحقق مجدداً بصورة مستمرة لما نظن بأننا نعرفه تواءماً، ربما يجعل الجامعات الأمريكية الوكالة الأعظم للتغيير المنظم والمقصود في تاريخ البشرية. وبالنظر إلى حدود المعرفة البشرية، فإن البحث الفعال يجعل التغيير أمراً محتوماً. ولذلك فإن الجامعات الأمريكية تنظر إلى متابعة البحث والنشاط المبدع على أنه جزء من وظيفتها الأساسية. ومن ثمّ، فإن هيئة التدريس في الجامعة تستمر -إضافةً إلى نقلها لثقافتنا وتراثنا الثقافي إلى الطلبة- بزيادة معرفتنا وتقديم الأدوات الفكرية والحوافز بصورة مثالية للجيل القادم من العلماء، وتضيف مجدداً إلى ذلك التراث عبر البحث. إذًا، فالتغيير مبرمج في ثقافتنا بصورة مستمرة، جيلاً بعد جيل، وذلك عبر الطلبة الذين يتخرجون من جامعاتنا وهيئة التدريس التي تقوم بتدريسهم.

فالمدينة الجامعية الرئيسة تمثل تجمعاً مبهراً من الناس الذين يعرفون الأمور خير معرفة. وهو يضم أشخاصاً واسعياً الاطلاع، وحتى خبراء، في جميع مجالات المعرفة والتساؤلات البشرية تقريباً. وسواءً كان السؤال عن دراسة ومعرفة أصل كلمة غامضة أو عن أسباب مرض مميت، أو إيجاد الحلول لتلوث صناعي أو إدراك طبيعة أقمار كوكب المشتري، فإن الجامعة هي المكان الرئيس للبحث عن الإجابة. فالطالب الذي يدرس في جامعة كبيرة لديه إمكانية الوصول إلى المزيد من الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة كثير من الأشياء، وهي خبرة تفوق تلك الخبرة التي يتمتع بها أغلب الناس الذين من المحتمل أن يراهم مرة بعد مرة في أي وقت عبر حياته بأكملها. لكن لسوء الحظ، لا يقدر الفرص الفكرية والثقافية التي تقدمها الجامعة إلا قلة من الطلبة. أما بالنسبة لبعض الطلبة الذين يفهمون بالفعل غزارة المعرفة (وقوتها أيضاً) الموجودة في متناول أيديهم، فإن الكون ينبسط أمامهم بصورة ملموسة إلى حد ما، ليدرسوا ويستكشفوا ويجربوا وليتغيروا في نهاية المطاف. ولا يمكن لكثير من المؤسسات الأخرى في مجتمعنا أن تقدم هذا القدر من الفرص.

وبالإضافة إلى دورها المعقد الذي لا يخلو من التحديات بوصفها مستودعاً ومولداً وناقلاً أوجه المعرفة البشرية جميعها، تأخذ الجامعة الأمريكية على عاتقها تقديم نطاق واسع من الخدمات الاجتماعية والثقافية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، وللمجتمعات المحلية والإقليمية، ولعامّة أفراد الناس. وتقوم الجامعات باحتضان الفنانين المبدعين ودعمهم، وتوفر مكاناً للحفلات التمثيلية التي تضم جميع أنواع الفنون - على سبيل المثال، الموسيقى والمسرح والفنون التخطيطية كالتصوير والزخرفة والكتابة والطباعة. وتوفر منبراً لمناقشة الأفكار، سواءً كانت أفكاراً سياسية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو فلسفية أو فنية أو علمية. وتعدُّ موطناً للصحافة والطباعة الجامعية والصحف المهنية من مختلف الأنواع. وتجمع مكتباتها مجموعات سجلاتنا المطبوعة (وتحفظها على نحو متزايد بصورة نسخ إلكترونية) التي تضم معرفتنا وخبرتنا وأفكارنا، وتحفظ بالأبحاث، والكتب النادرة، والصور، والخرائط، وحتى الأعمال الفنية، التي لم تكن لتتجو لولا حفظها بهذه الطريقة.

وتعمل الجامعات حراساً للمهن المهمة، مؤكّدة عبر تقديم أوراق اعتماد أصحاب هذه المهن على أن أطباءنا ومحاميننا ومدرّسينا ومهندسينا وعلماءنا النفسيين ومستشارينا وغيرهم من مزاولي المهن يتمتعون بالمعرفة الأساسية التي تؤهلهم لممارسة مهنتهم.

وبالتوازي مع تقديم وليمة من المعرفة البشرية، توفّر الجامعات نظاماً مؤثراً للطلبة لتقديم المشورة والنصح وغير ذلك من خدمات الدعم. كما أن نظام الإشراف - وكأن الأهل موجودون- قد اختفى بطرق متعددة من مسرح المبنى الجامعي، على الأقل من قبيل حظر التجول وقوانين أخرى كهذه. لكن في الوقت الذي تمتلك فيه الجامعة قوانين أقل لضبط حياة الطالب الاجتماعيّة، فقد أخذت على عاتقها مسؤولية أكبر تجاه الحياة الفكرية للطالب. وقد مرّت علينا مرحلة كان من المتوقع أن يفرق أو أن يسبح الطالب أكاديمياً اعتماداً على جهوده ومقدرته الشخصية، ربما عبر تلقي بعض التوجيه من قبل أحد المرشدين من هيئة التدريس. أمّا الآن فلدى الطلبة نظامٌ متكاملٌ للمساعدة في التدريس والإرشاد والنصح وأنظمة الاختبارات المطبقة عليهم بصورة عملية، وبوجه خاص عندما تواجههم الصعوبات الأكاديمية. ومن دون أن تقوم الجامعة بوضع العديد من القوانين وتطبيقها، فإنها تهتم بالطالب وتقدّم له المساعدة والدعم فيما يتعلق بحياته الاجتماعية، وصحته النفسية والجسديّة وطموحاته المهنيّة، وتساعده في البحث عن عمل عندما يقترب تخرجه.

لقد أصبح تقديم الشهادات والأوراق الثبوتية عملاً مهماً على نحو متزايد. فالطالب الذي يأتي إلى الجامعة ويدرس مواد معينة ويكون قادراً على إظهار مستوى من الإتقان لتلك المواد، فإنه يحصل علناً على الأوراق الثبوتية التي تصادق على حكم هيئة التدريس في الجامعة بأن الطالب قد حقق المعرفة المنصوص عليها. ويمكن أن تكون هذه الأوراق الثبوتية على صورة وثيقة دوام في مناهج دراسية معينة، أو على صورة شهادات إتمام دورات دراسية قصيرة، أو الحصول على شهادات علمية وهذا أهم ما في الأمر، وتتنوع هذه الشهادات بين شهادة البكالوريوس إلى شهادات الماجستير التخصصي أو العام وصولاً إلى شهادات الدكتوراه المتنوعة. وتصدر هذه الأحكام عن هيئة التدريس في الجامعة، ويجب أن تسجّل في سجل الجامعة وتحفظ فيه بشكل دائم. أمّا هذه الأوراق الثبوتية

فقد أصبحت تتمتع بقيمة أساسية جداً في مجتمعنا المعقد بوصفها مؤشرات للمعرفة والمقدرة. وبالنتيجة، فإن المجتمع الذي كَوّن الجامعة ودعمها يتكلُّ على عمل الجامعة في تقديم الأوراق الثبوتية في كثير من قراراتنا التجارية والاقتصادية والتقنية والقانونية والاجتماعية والطبية. وهذه مسؤولية يجب على الجامعة ألا تتحملها باستخفاف. وينبغي أن يكون مضمون المقرر التعليمي كاملاً وأن يمثل أفضل أنواع المعرفة وأحدثها. كما ينبغي أن تكون المتطلبات دقيقة جداً، وأن تمنح الدرجات والساعات المعتمدة في مناهج دراسية معينة بحذر ومسؤولية. فالأساتذة يقومون علناً بتعريض أحكامهم المهنية للخطر عندما يمنحون الدرجات والساعات المعتمدة، ويقوم المجتمع بوضع نفسه بطرق متعددة تحت رحمة هذه الأحكام.

لقد وضع مجتمعنا الجامعات نصب عينيه، منذ منتصف العشرينيات على وجه الخصوص، وذلك من أجل كل من البحث الأساسي والبحث التطبيقي بصورة فعلية في جميع مجالات المعرفة البشرية. وأصبح لتوليد المعرفة الجديدة دورٌ ثابتٌ بالنسبة للجامعات الأمريكية، حيث جعل من هذه الجامعات وكيلًا للتغيير المخطط. كما أن هذا البحث مدعوم عن طريق ميزانية الجامعة التشغيلية الدورية، وحتى إنه يتلقى المزيد من الدعم عن طريق دعم مالي وعقود خاصة من الوكالات الحكومية، والجمعيات المهنية والمؤسسات الخاصة والشركات. ويجب أن يتم التماس هذه التمويلات، التي يمكن أن تبلغ عشرات الملايين من الدولارات في الجامعات البحثية الرئيسية، عبر اقتراحات مدروسة بعناية في كثير من الأحيان. وبعد ذلك يجب أن يتم حساب هذه التمويلات وإنفاقها على المجمع الرائع الذي يضم التجهيزات المعقدة، ووقت هيئة التدريس، ومساعدتي البحث، والنفقات الرئيسية غير المباشرة المرتبطة بالحفاظ على المحاولات البحثية. وبأسلوب مفهوم، تتوقع مصادر التمويل أن تتلقى تقارير دورية عن التقدم الحاصل وتقارير تفصيلية نهائية عند إتمام العمل. وحالما يتم الانتهاء من البحث، فإن التوقع المؤلف هو أن تُنشر نتائجه في المجلات المهنية لذلك المجال، أمّا تبادل الآراء والمعلومات الفورية والدقيقة لنتائج البحث فقد أصبح مُستهلكاً رئيسياً للوقت والجهد.

وينبغي أن يتم دعم هذه الأنشطة جميعها عن طريق المنشآت المركزية الرئيسة كالمكتبة وأنظمة الحاسوب. فتطوير مكتبة بحثية رئيسة والحفاظ عليها، وإبقاؤها حديثة معاصرة

في متناول الجميع، وحماية المجموعات الموجودة فيها والحفاظ عليها يعدُّ مشروعاً معقداً وصعباً. كما يمكن لتطوير أنظمة الحاسوب والحفاظ عليها من أجل تخزين السجلات واستعادتها، ومن أجل عشرات آلاف الوظائف البحثية، أن تمثل تحدياً كبيراً أمام فريق ضخم من الأشخاص الفنيين القديرين إضافةً إلى أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين الإداريين الذين يستخدمون هذه الأنظمة.

وينبغي أن تُجرى هذه الأنشطة المتنوعة جميعها في مكان ما. لذا أصبحت القاعة الدراسية الحديثة بتعقيدها السمعية والمرئية ومعالجة المعلومات أكثر من قاعة بسيطة تحتوي على مقاعد دراسية ومنصة وسيورة. وقد أصبح مختبر التدريس أكثر تعقيداً أيضاً بتدابيره الاحتياطية من أجل تجارب الطالب وإجراءاته الضرورية من أجل سلامة الطالب. أمّا مختبرات البحث فيمكن أن تكون الأكثر تعقيداً والأكثر تخصصاً من بين المختبرات جميعاً، وفي بعض الأحيان لا تكون بحاجة إلى أدوات ضبط وإضاءة بيئية خاصة فقط، وإنما بحاجة أيضاً إلى مصادر خاصة للطاقة الإلكترونية والكهربائية، والتهوية والتحصين وما إلى ذلك. وينبغي على أحد الأشخاص تحديد هذه الاحتياجات المادية، وتخطيط الهيكلية، والإشراف على إنشائها والمحافظة عليها.

لقد توسّعت الجامعات الأمريكية بوجود جميع هذه الوظائف ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديرة بالاهتمام وأصبحت منظمات معقدة ومتعددة الأجزاء والمباني. أمّا مصادر تمويلها فهي متنوعة بقدر تنوع مسؤولياتها. وهنا ينبغي أن يهتم شخص ما بهذه الوظائف جميعها، لكي يفسح المجال أمام كل عضو من أعضاء هيئة التدريس للتركيز على حصته الدراسية وطلابه وبحثه. ويسمى الأشخاص الذين يقومون بمثل هذا العمل بالمسؤولين الإداريين. وعلى الرغم من المواقف السلبية تجاههم التي يتخذها كثيرٌ من أعضاء هيئة التدريس بصورة تقليدية (سأشرح المزيد عن هذا الموضوع لاحقاً)، فإن الجامعات وهيئاتها التدريسية لم تتمكن من العمل من دونهم. فعوضو هيئة التدريس الذي يدعي الاكتفاء الذاتي واستقلالية الهيكلية الجامعية (وقد واجهت أولئك الذين يدعون ذلك)، ينظر بكل بساطة إلى تلك الأشياء حتى التي يتم تقديمها على حساب كثير جداً من الوقت والجهد والمال.

واليوم فإن الخطر الكبير الذي يواجه الجامعات الأمريكية هو المصيدة نفسها التي تواجه أي منظمة كبيرة ومعقدة وراسخة، وقد تم تأسيسها عبر وجود مستوى معقول للنجاح وموافقة لمدة مطوّلة من الزمن. ففي نهاية المطاف يمكن للمؤسسة المحصّنة أن تبدأ التركيز على وجودها الذاتي وبقائها أكثر بكثير من تركيزها على الرسالة/أو الرسائل التي تأسست من أجل القيام بها في المقام الأول والتي يستمر المجتمع بدعمها. لكن عندما يحدث مثل هذا الأمر، تكون استمرارية المؤسسة في خطر محقق، على الرغم من أن التهديد قد يكون بطيئاً بالتطور. وعندما يتطور هذا التهديد بالفعل، فإنه سيؤذي إما إلى إجراء إصلاح جوهري أو إلى هلاك المؤسسة.

لقد عانت الجامعات من وضع كهذا في الستينيات والسبعينيات، وتم إجراء بعض الإصلاحات في هذا الشأن. لكن لسوء الحظ، قام كثير ممن ادعوا أنهم مصلحون بتخطي عملية الإصلاح وإفسادها، وكانوا صارمين جداً ومتشددين على نحو مقصود لدرجة أنهم صنعوا أعداء لهم من أولئك الأشخاص الذين كانوا يحتاجهم لأن يكونوا أصدقاء- وهذا خطأ خطر.

وكان هناك خطأ آخر وهو افتراض من ادعوا بأنهم مصلحون بأن الإصلاح يمكن أن يحدث عبر مرحلتين منفصلتين. كانت المرحلة الأولى عبارة عن تدمير الهيكليات التعليمية الموجودة حالياً طوعاً أو كرهاً، أما المرحلة الثانية، التي لا يمكن تنفيذها إلا بعد إتمام المرحلة الأولى، فقد كانت عبارة عن تطوير نظام راديكالي جديد للتعليم العالي. وعندما سُئلوا كيف سيكون نظامهم الجديد؟ لم يتمكنوا من الإجابة. وبالنتيجة، قالوا إنه حالما تصبح السيطرة على الأمور في متناول أيديهم، فإنهم سيقرون كيف سيكون النظام الجديد. لكن عدداً ضئيلاً جداً من الأشخاص من خارج حركتهم كانوا مستعدين لشراء السمك في الماء.

ربما كانت أكثر الأخطاء الجوهرية التي ارتكبتها من يدعون بأنهم مصلحون هو الافتراض بأن أولئك الأشخاص جميعاً في أي موقع من مواقع المسؤولية أو النفوذ يتصفون -بموجب تلك الحقيقة- بأنهم أنانيون وفسادون أخلاقياً إضافة إلى قصر النظر عموماً. وبصورة متساوية افترضوا أن أولئك المجردين من المسؤولية أو النفوذ يتمتعون بالإيثار والحكمة ولا يهتمون إلا

بالمصلحة العامة. لقد كان الافتراضان التصنيفيان الشاملان متناقضين على نحو واضح جداً على حدّ سواء، وذلك عن طريق التجربة التي أثبتت أن المصلحين الراديكاليين خسروا مصداقيتهم بالكامل في نهاية المطاف.

وأخيراً نجد أن الافتقار إلى فهم طريقة عمل المجتمع الجامعي قد دفعهم إلى المطالبة بأشياء عدّها أغلب الطلاب مهلكةً وغير بناءة. وبتابعهم لأسلوبهم الاستبدادي، نجد أنهم تجاوزوا حدودهم وتسببوا برودة فعل عنيفة أدت إلى إعاقة الإصلاح الحقيقي، وقاموا أيضاً بغرلة مراتب المسؤولين الإداريين، مستبعدةً بذلك كل مدير جبان وغير جدير بالثقة، ومخلفين وراءهم فريقاً من الأشخاص الماكرين المجردين من العواطف الذين لا يمكن إلقاء الرعب في قلوبهم. لكن في الأوقات العصيبة، والعيش تحت وطأة الضغط، يمكن لصيغة داروين عن الاصطفاء الطبيعي أن تحدث بين المسؤولين الإداريين الأكاديميين. ويمكن لأولئك الذين يتمكنون من النجاة والبقاء أن يصبحوا سلالات مقاومة إلى حدّ كبير.

لقد كانت الحماقات المألوفة للطبيعة البشرية تحدث في ذلك الحين وستستمر بالحدوث الآن. لذلك يمكننا أن نتعلم من ماضينا الشخصي ومن ماضي جامعاتنا، وينبغي على كلّ جيل من الأجيال أن يتمتع ببعض الحرية ليرتكب أخطاءه بنفسه وألاّ يكرر أخطاء الأجيال السابقة بكل بساطة.

